قوله بل جميع ذلك الخ اعلم انه اذا حكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا اختيال فاذا التفت العقل وحد الجمع بسببهما بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك بل يحتاج الى احتيال فنسب الحكم الذي من شانه ان يكون وهميا الى ما ذكر في الممكنات لسلطان القوى الحسية فيها مدخلا ما بان تصرالة النفس في ادراك تلك الحسيات بالعقليات المنتزعة من المحسوسات بالعقولات المعقولات العرفية الا ان المعاني الجزئية القائمة بتلك المحسوسات خاصة لتم الضابط في الجمع او تباين التقارن في قرانة الصور او لا فالاول هو الحقيقي والثاني اما ان يكون بواسطة امر مناسب للجمع ويقتضيه حسب نفس الامر بلا احتيال فهو العقلي والا فهو حقيقي قوله بل جميع ذلك معان معقولة كذا في المطول ايضا قال السيد فان التضاد ان اخذ مطلقا فهو من كلي يدرك بالعقل وان اخذ مضافا الى كلي كان كليا ايضا وان اخذ مضافا الى جزئي كتضاد هذا السواد مثلا كان جزئيا بما ذكره وان كانت الاضافة الى الجزئي لا توجب الجزئية ولا تمنعها مثلا اذا قلت عداوة زيد فان اردت بها مطلق عداوته كانت كلية وان اردت بها عداوته من عمرو في زمان معين لاجل امر معين الى غير ذلك من التقيدات بحيث يختص ولا يتعدى الى الشركة كانت جزئية وقع على التضاد حاذ التماثل والتقارن انتهى قوله بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات فكيف يصح ان يحمل من الوهميات مع ان الوهم يدرك المعاني الجزئية قوله وهذا نظر لانه سيمنع الخ عبارة المطول وهذا قاسه لانا لا نسلم ان بضاد السواد والبياض اي من حيث هما معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا البياض وهذا السواد جزئي فتماثل هذا البياض البته ويصادره منه ايضا معنى جزئي الخ انتهى

قوله

قوله وان اراد وان التضاد الخ ينبغي ان التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكروا انما يكون ذلك وان كان هذا الامكان جزئيا ثم ان ما ثبت له المضاف ليس معنى كليا بل المحسوس ان المضاف مثلا العليه والعلويه ونحوهما بخلاف ما يثبت له المضاد تامل جيد قوله وظاهره بل وصف الصورة فلا يكون المراد بالخيال ما يدرك بالخيال قوله مشعرا بانه يكفي الخ لانه المراد من قوله تصور منصور ونحوه يدل على ان المراد فيجب ان يكون وجود الجامع مفردا قوله قلت الخ قال السيد وفيه سماحة لان المتصدي لبيان الجامع بين الجملتين في العطف وما لا يكفي في صحة العطف بينهما قطعا ولا يصير جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بين الجملتين عرفا بخلاف ما يصح ان يكون جامعا بينهما في موضع ولا يصح لذلك في موضع اخر لما لم هناك واما قوله وقد صرح فيما قبل بهذا الكلام وما نبه به على امتناع العطف فلا يناسب بين الجمع عنهما وان كان الجزآن متحدين فاشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الحسن والف بان كانه ومرارة الارنبة محدثه وما صرح به من امتناعه في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق وفيهما بحث لما في الاول فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس الجزآن المتحدان هناك اعني نحو حسن من المعطوف عليه ولا من المعطوف بل هو خبر عنهما معا فيكون بمعزل عن اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححا للعطف بينهما واما في الثاني فلانه صرح فيه بان الاتحاد في الخبر جامع لكنه غير ملتفت اليه ذلك المقام بمرة عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الكف كما نقلناه عنه انتهى وبحب العروس في الجمع الاول ثم قال والاولى ان يجاب بانا نختار ايضا ان الجامع غير ملتفت اليه قوله بسبب اتحاد الجامع بين الجملتين اي بيان حقيقته من حيث هو صرح قوله سوى خبرات قوله منه اي من اشتراكهما قوله وفهم الخ لانه عبارة المطول وظهر الفساد في قوله قال العروس يريد ان المطول لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد